مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
بورسعيد



الرواية التاريخية بين القدماء والمُحْدَثين

محاضرة خاصة ألقيت في كلية دار العلوم - جامعة القاهرة
يوم الاثنين ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٥هـ/ ٣١ مارس ٢٠١٤م

الدكتور
أحمد خليل الشال
عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سابقًا
ومدير مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ببورسعيد

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
بورسعيد

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٧٥٧٥ / ٢٠١٦م

مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ببورسعيد

﴿المركز جهة علمية أكاديمية مستقلة لا يتبع حزبًا ولا جماعة﴾

هاتف/ 01099956371

isrcps@yahoo.com

١٣ مساكن علي بن أبي طالب – الطاقة الشمسية– حي الزهور / بورسعيد

مقدمة

الحمد لله حمدا كثيرا، وصلاة وسلاما على رسوله الأمين محمد ﷺ..

أما بعد..

فإن علم التاريخ يمثل في رأيي جزءا من علم العقيدة، ففي دراسته الانتماء للأمة، وسبيل الاتصال بأعلامها، والاهتداء بسيرهم، ثم هو بعد ذلك أبو العلوم، فإنك لا تجد علما – شرعيا أو ما دونه – إلا وحاجته للتاريخ ماسة، إذ به يربط العالم ماضي علمه بحاضره، ليستنبط احتمالات مستقبله، فالتاريخ مجموع خبرات السابقين سطرتها الأقلام ليعتبر بها أولو الأبصار من اللاحقين.

وعلى الرغم من كل ذلك فإني رأيت المشتغلين بهذا الفن من المعاصرين سلكوا فيه طرائق قددا، وما ذلك إلا بسبب اختلاف أهوائهم ومشاربهم، فأحسن منهم من أحسن – وقليل ما هم – وأساء منهم من أساء.

ومن ثم فإني حين دعيت إلى إلقاء هذه المحاضرة الخاصة في طلبة كلية دار العلوم بالقاهرة[١] كان علي أن أكشف فيها اللثام عن أخطر مكونات هذا العلم العريق، ذي الصرح العظيم، وهي الرواية التاريخية في طورها المجرد، مع بيان منهج المتقدم والمتأخر فيها، فالرواية التاريخية هي اللبنة الأولى، والوحدة الجزئية التي باجتماعها يرتفع هذا الصرح في بنيانه المكون عندي من روايةٍ، وتفسير لهذا الرواية، ولا شك أن إهمال الدارس لهذا الأمر مع الغفلة عن منهج المتقدم والمتأخر فيه يؤدي إلى كثير من الخلط والاضطراب عند الدراسة والاستنباط.

---

(١) وكانت هذه الدعوة الكريمة من الأستاذ الدكتور عبد الفتاح فتحي رئيس قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية في الكلية .

وعليه، فإن هذه المحاضرة تناولت محورين، الأول منهما تحدث عن الرواية التاريخية عند المتقدم ومنهجه فيها، وهذا المحور تناولته بالتفصيل في كتابي أثر الوضع في رواية التاريخ وتفسيره[1]، واختصرته هنا اختصارا. وأما المحور الآخر، فهو جديد في مجمله، ويتناول الرواية التاريخية عند المتأخرين والمحدَثين، مع بيان منهج تناولهم لهذه الرواية دراسة وتفسيرا، مع خاتمة أجملت فيها بعض التوصيات المهمة في كيفية دراسة هذه الرواية التاريخية والمنهج الأمثل الذي رأيته

ولكن ينبغي قبل أطوي هذه المقدمة أن أبوح للقارئ ببعض ما هالني وراعني عقب إلقاء هذه المحاضرة، فقد فوجئت أثناء عرض الأسئلة والمناقشات عقب المحاضرة بأوجه قصور شديدة في التصور العام عن منهج الرواية في مجال الدراسة التاريخية الأمر الذي فزعت بسببه إلى الكتابة لأساتذة القسم حتى يدركوا هذا الخطر في مهده ومعالجته ببعض المقترحات التي أودعتها في رسالتي تلك إليهم، وقد ألحقت هذه الرسالة هنا عقب المحاضرة عسى أن يستفيد بها غير القسم في كليات أخرى.

وفي النهاية أسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان الحسنات يوم نلقاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د/أحمد الشال

DRELSHAL@yahoo.com

(١) وهو في أصله رسالتي للدكتوراه من تلك الكلية العريقة، دار العلوم جامعة القاهرة .

تمهيد في بيان موقع علم التاريخ من بقية العلوم الإسلامية

حـري بنـا أن نؤكـد أولا عـلى ضرورة الفـصل بـين (التـاريخ) وبـين (الأخبار) وما يلحق بكـل واحـد منهـا، كالأنـساب، والـسير، والمغـازي، والأيام، والأنباء، والحديث، والأساطير، والقصص[1].. إذ إنّ لكـل قـسم نشأته وخصائصه المميزة له، فضلا عن اختلاف المناهج التي تعرض لكـل علم من ذلك. وهذه كلها ألفاظ استعملها المسلمون الأُول في هذا الباب، لتدل على معاني أخرى غير هذا المعنى الذي يحمله لفظ (التاريخ) لديهم - في حين جعل المعاصرون هذه الكلمة جامعة لكل هذه المعاني - وقـد وقـع كثير من المعاصرين ممن تكلم في علم التاريخ عند المسلمين في هذا الخلـط، وهذا أمر وإنِ اصطلح عليه المعاصرون — وهـو الجمع بـين هـذه الألفـاظ وجعلها جميعا في التاريخ بابا واحدا - إلا أنّ أصحاب هـذا الـتراث الأَول لم يعرفوا ذلك، بل ميزوا بين كل مصطلح بدلالة ومنهاج عُـرف بـه أهلـه، بل كانت الدرجة العلمية للرجل تتضح بمجرد اشتهاره بالعمل في ميـدان مصطلح من هذه المصطلحات، فكون الرجـل أخباريـا أوقاصـا مـثلا فـإنّ هـذا يعنـي جرحـه غالبـا عنـد أهـل العلـم لهـذا العـصر، وذلـك لاشـتهار العاملين في هذا الباب برواية الأباطيل والموضوعات من غير تمحيص ولا

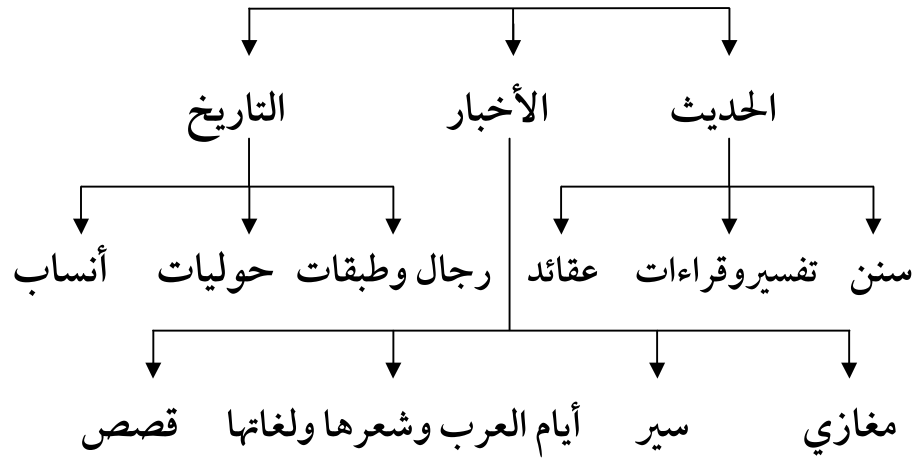
---

(١) انظر في هذه المصطلحات كتابي علم التاريخ عند المسلمين.

تثبت، بعكس المؤرخ والـمحدث في هذا العصر، إذ كان العاملون في هذين الميدانين الأخيرين من المشهورين بالتحقيق والتمحيص غالبا لما يروونه أو يسمعونه وفق منهاج نقدي دقيق شرطوه لأنفسهم واصطلحوا عليه.

وعليه، يتبين لنا أن التاريخ والأخبار في صدر الإسلام جُزءٌ من علوم الرواية - التي قَصَرها المعاصرون على علم الحديث فقط - ومن ثم فلم يَفصِل المسلمون الأُول ـ أهلُ القرون الثلاثة الأولى ـ بينهما وبين غيرهما من علوم الرواية الأخرى من حيث منهاج العرض والنقد. ذلك أنّ مَن نقل إلينا الحديث نقل أيضا التاريخ والأخبار، والأدب.. ومن ثم أيضا، فإنه لا يجوز لنا بحال عند الحديث عن أي علم يَدخل عند المسلمين في هذا العلم العام ــ علم الرواية ــ أن نفصل بين بعضه البعض بمنطق التخصص المعاصر الذي لم يعرفه القدماء. فالتاريخ والأخبار والسنن والقراءات والشعر.. كلها أجزاء داخلة في أرومة هذا العلم العام، نشأت فيه، وأحيطت بسياجه، وعوملت بمنهاجه، وإن تفرعت أبوابه. وعليه، فإن أي فصل بينها عند الحديث عنها في ذلك الزمان المبكر سيؤدي إلى نتائج مغلوطة.

أما عن موقع علم التاريخ من بقية علوم الرواية عند المسلمين، فيمكن عرض ذلك وفق المخطط الآتي:



وهـذا المنهـاج – منهـاج الروايـة – يقـوم في أصـله عنـد أصـحابه عـلى الجمع بين نقدين: نقد للإسناد ـ وهو ما اختص بـه المحـدِّثون في زماننـا ــ ونقد للمتن ـ وهو ما يقوم عليـه المنهج التـاريخي في دراسـاتنا المعـاصرة ــ ولا ينبغي تقديم واحد على الآخر ما دمنا في حقل الرواية: تاريخية كانـت، أو حديثية، أو أخبارية..

وأما ما يقوله البعض أنه لو طُبق هذا المنهاج ـ منهاج علم نقـد الروايـة المعروف عند المعاصرين بعلم الحديث ـ على التاريخ ما بقي في أيدينا شيء يُعتـد بـه. فـأقول: إنـه تأكـد لي مـن خـلال بحـوثي أن دراسـة تاريخنـا الإسلامي، وبخاصة فترة القرون الثلاثـة الأولى بغـير منهـاج نقـد الروايـة المعـروف الآن عنـد المحَـدِّثين، تعنـي نقـصا شـديدا في مـنهج الدراسـة، واضـطرابًا في نتائجهـا، بـل إني أذهـب إلى أبعـد مـن ذلـك، وهـو وجـوب اعتماد هذا المنهاج مـا دامـت دراسـةٌ في ذلـك العـصر، إذ بـدا لي أن الروايـة

التاريخية تحتاج في نقدها إلى منهاج أشد من منهاج المحدثين إن وُجد!
ذلك أن معنى تساهل المتقدمين في الرواية التاريخية الأخبارية دون الحديثية أوقعهم في رواية مرويات من الوهن بمكان، تحتاج في تمحيصها إلى شدة لا تقل شأنا عن تلك التي تُعامَل بها مرويات الحديث، لشيوع الأهواء الحزبية والمذهبية آنذاك بين أتباع الفرق المتناحرة والمختلفة، زاد في الحاجة الملحة لذلك سكوتهم غالبا ـ وهذا من باب التساهل في الرواية التاريخية الذي صرح به القدماء ـ عن مثل هذه المرويات لعلمهم بحالها في هذا الزمان المتقدم، فأخذها اللاحقون عليهم فاحتجوا بها، وهم لا يشعرون.

تعريف الرواية التاريخية وأركانها

ومما سبق يمكن تعريف الرواية التاريخية عند المتقدمين بأنها: **كل خبر مقيد بزمن. وإلا فهي خبر من الأخبار.**

أما عند المحْدَثين، فهي: **كل خبر نُقل عن المؤرخين والأخباريين** – على السواء – على أي صورة كان هذا الخبر، سيرةً، أو مغازيَ، أو أنسابًا، أو قَصصًا..

وكل رواية تاريخية – أو خبرية – إما أن تكون مُسنَدةً بوجه من أوجه الرواية (سماعا، أو عرضا، أو إجازة)، أو منقطعة لا إسناد لها (وِجادة).

وهذا **المسنَد** إما أن يكون متصلا، وإما أن يكون مُرسلًا[1] – وهو المنقطع عند المتأخرين وهو ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر – على أي صورة كان هذا الإرسال، سواء من أول إسناده، أو من وسطه، أو من آخره.

أما أركان الرواية المسندة، اثنان: سند ومتن.

أما السند فهو مجموع رواة خبر من الأخبار (المتن) بصورة معلومة من صور التحمل يؤدي بها الأَوَّلُ ذلك الخبرَ إلى مَن دونه إما سماعا، أو عرضا، أو إجازة.

وأما المتن فهو محتوى ما يرويه رواة الإسناد. وهو قد يكون خبرا من الأخبار، أو كتابًا مُصَنَّفًا.

ومن ثم، فعندنا في الرواية المسندة راوٍ ومروي.

ويشترط لصحة الرواية التاريخية – خبرا كانت أو كتابًا – صِدق الرواة، مع عدالتهم، ثم اتساق الرواية مع باب الخبر، أما فيما يخص تاريخ غير المسلمين، فيكتفى بصدق الرواة، وإن لم يستوفوا كامل شروط العدالة، كالبراءة من البدعة، وعدم الإسلام إذا تكلم في أهل مِلّتِه وطائفته، وثقافته.

أما **المنقطع** الذي لا إسناد له، فهو خبر أو كتاب لا يُعرف رواته ويُعرف صاحبه، أو لا يُعرف رواته ولا صاحبه، يَنقُلُ منه واجِدُه وِجادةً – أي حكايةً لِما فيه – من غير تصديق ولا تكذيب إلا بقرينة مِن خارجه.

(١) وإن كان المسند عند المتقدمين ما اتصل إسناده من غير انقطاع ولا إرسال.

الرواية التاريخية بين المتقدم والمتأخر

القسم الأول: الرواية التاريخية عند المتقدمين:

من ينظر إلى منهج المسلمين القدامى في الرواية التاريخية عرضا وتدوينا ، يجدهم كانوا على صنفين اثنين، الأول منهما: أصحاب الإسناد، والآخر: أصحاب الانتخاب والسرد. في حين ينقسم كل صنف منهم بدوره من حيث المادة المتناولة للرواية إلى ثلاثة أنواع: المحدثين، والمؤرخين، والأخباريين.

أولا: أصحاب الإسناد:

يعتمد منهاج أصحاب الأسانيد في المقام الأول على الحفظ للخبر المسند ـ سواء في الصدور أو في الكتب ـ وهو يَعتبر الإسناد وحدة البناء في العلم الذي تتبع له الرواية، بغض النظر عن مدى ترابط موضوع الروايات أو تسلسلها. ويمثل الإسناد عندهم وسيلة التوثيق المثلى لهذا الحفظ، وقديما قالوا: «من أسند فقد أحال». فحفظوا بذلك كَمًّا هائلا من المرويات، إلا أنهم برئوا من عهدتها بتوثيق أسانيدها وذِكر رواتها. ثم لم يكتفوا بذلك حتى تكلموا في هؤلاء الرواة بما يجب في حقهم من حيث العدالة والجرح وفق منهاج آخر تميزوا فيه بالصرامة والحزم.

وعلى الرغم من هذا المنهاج العام لأصحاب الأسانيد كافة إلا أنه قد اختلفت شروط كل فريق منهم بما يميزه عن غيره في الرواية، فهناك مَن تشدّد في الرواية تحملا وأداء، ومنهم من كان دون ذلك، فكانوا طبقات مختلفة ودرجات بعضها فوق بعض.

وفيما يخص التشدد والتساهل في استعمال هذا المنهج النقدي بشِقَّيْه (الإسناد والمتن)، فهذا أيضا من الأمور التي دار حولها لغط كثير، إذ كان مما اشتهر بين المتأخرين أن القدماء تساهلوا في رواية التاريخ والأخبار ما لم يتساهلوا في رواية الحديث. وهذا في الواقع لا يعني عندهم عدم الفحص والتمحيص، أو أنهم أجازوا الاحتجاج في التاريخ بغير الصحيح. وإنما يعنون بالتساهل هنا، التساهل في التحمّل والأداء ــ كتابةً وروايةً ــ بمعنى أنهم إذا كانوا يذمون الرواية عن الضعفاء معلومي الضعف في الحلال والحرام، فإنهم أجازوا ذلك في غيره مع بيان الإسناد، فضلا عن علمهم المسبق بضعف الرواية من عدمه.

المهم أن القضية عندهم في النهاية عند الاحتجاج، إنما هي قضية صحة الرواية من عدمها بأي سبيل كان. أما أن يختلف شرط الناقد في التصحيح والتضعيف عنده، فهذه قضية أخرى، المهم أن هذه الرواية أو غيرها تصح عند ناقدها أم لا. لذلك أجدني غير متفق مع ذلك الرأي الذي يميز بين النقاد القدماء من حيث أحكامهم على المرويات ـ لا من حيث منهج

الرواية تحملا وأداء كما مَرّ آنفا ــ ما بين متساهل ومتشدد، إذ إن الحكم على الرواية عندهم في النهاية دين واعتقاد، لا يصح فيه وصف صاحبه بالتساهل أو التشدد، ذلك أن كلا منهم عمل وفق شرطه الذي يدين به في عمله النقدي، ويراه من وجهة نظره السبيل القويم والمنهاج الصحيح الذي بذل فيه الوسع والجهد من أجل قبول الخبر أو رده، ومن ثم العمل به من عدمه، وعليه فإني أرى في وصف أحكامهم بالتساهل أو بالتشدد اتهاما لآحادهم،وأحرى بنا أن نقول هو خطأ وصواب.

وأيًّا ما كان الأمر، فإنهم بذلك قد حفظوا لنا تراث أيامِهم وأيامِ مَن قَبلَهم بغثه وسمينه، ثم مهدوا بمقتضى منهاجهم هذا ــ مهما اختلفت شروطهم في تطبيقه ـ لمن بعدهم سبيل النقد والتثبت من هذا الكم الغزير من المرويات، فحُمد لهم بذلك فضلان: حفظهم هذا التراث بكل ما فيه. ثم تيسير السبيل إلى نقده.

وعليه، فهم لم يرووا ذلك الكم الهائل من المرويات التاريخية والأخبارية على أنه صحيح كله، بل على أنه تراثُهم وتراثُ مَن قبلَهم، حفظوه من الضياع، مَن أراد منه شيئا فلينظر أيها أزكى متنًا وأصح إسنادًا فيأخذ به، ويطرح ما سواه.

ومن ثم فقد احتوت كتبهم على الصحيح والسقيم، كلٌ حسب شرطه ومذهبه في الرواية، ولا يعيبهم ذلك، فهم قد أدوا أمانتهم لأهل زمانهم

وفـق منهـاجهم الـذي اصـطلحوا عليـه، ولكـن مـع مـرور الـدهر وبُعـد الزمان، غاب كثير من معالم منهاج هذا الـصدر الأول عـن كثـير ممـن جـاء بعـدهم، فكـان مـن جـراء ذلـك تهـاونٌ صـاحَبَه تـساهلٌ أدى إلى سـلبيات كثيرة، منها قبول الضعيف والموضـوع أحيانـا، أو القـول بالـشيء ونقيـضه أحيانا أخرى، ناهيك عن سلبيات أخرى.

وينقسم أصحاب الأسانيد في الرواية التاريخية إلى أقسام ثلاثـة تَـدَاخَلَ أصحابها فيما بينهم بمقتضى وحدة منهاجهم ولم يُمَيِّـز بيـنهم غالبـا إلا نـوع الرواية التي أكثروا الاشتغال بها:

١ ـ المحدِّثون:

وهم أولئك القوم الذين اختصوا برواية سنة النبي ﷺ ومـا يتـصل بهـا من آثار الصحابة في القول والفعل والسمت.

ويـأتي في المرتبـة الأولى مـن هـؤلاء: أصـحاب الـصحاح مـن الجوامـع والـسنن والمـسانيد الأُول، وعـلى رأسـها الكتـب التـسعة: موطـأ مالـك (ت١٧٩هـ)، ومسند أحمد (ت٢٤١هـ)، ومـسند الـدارمي (ت٢٥٥هـ)، وصحيح البخاري (ت٢٥٦هـ)، وصحيح مسلم (ت٢٦١هـ)، وسنن أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، وسنن ابـن ماجـه (ت٢٧٥هـ)، والجامع الكبـير للترمـذي (ت٢٧٩هــ)، وسـنن النـسائي (ت٣٠٣هــ). يـضاف إلـيهم: مـسند أبي داود الطيالـسي (ت٢٠٤هــ)، وصـحيح ابـن حِبَّـان

(ت٣٥٤هـ).. يليهم أصحاب المصنَّفات، والمستدركات، والمعاجم، والمشيخات.

وقد ورد في كتبهم الكثير من أخبار الصحابة وتاريخهم في فترة الخلافة الراشدة وبني أمية، ولكنهم اختلفوا أحيانا في شروط الرواية من حيث التشدد والتساهل، فمنهم من اختص بالصحيح فقط[١]، ومنهم من جمع فأوعى، وترك النقد لغيره مكتفيا بذكر إسناده. وهم على أية حال أشد أصحاب الإسناد اهتماما بمروياتهم، وأكثرهم دقة.

٢ ـ المؤرخون:

وهم قوم اشتهروا برواية التاريخ على الرغم من اشتغالهم بفروع أخرى من فروع علم الرواية، فغلب عليهم بذلك منهاج الحفظ والإسناد، مما أعان كثيرا على نقد مروياتهم وفق هذا المنهاج المنضبط، ولكنهم لم يبلغوا في عنايتهم بمروياتهم ـ انتقاء وانتخابا ـ مبلغ المحدّثين، فكانت نسبة الوضع والضعف في مروياتهم أعلى من المحدّثين، مما يعني وجوب مضاعفة الجهد في النقد والتمحيص.

ويمثل هذا القسم أصحاب كتب الحوليات، والطبقات، والأنساب، وكتب الرجال..

(١) على اختلاف بينهم في هذا الشرط أيضا، فالصحة عند القدماء لها مراتب ومنازل، وسبيل تحقيق هذه المرتبة يحتاج إلى دراسة منهاجهم في النقد، ويتطلب ذلك دُربة وممارسة، نظرا لصعوبة هذا المنهاج ودقته عندهم.

وأبرز رجال هذا القسم: ابن سعد (ت٢٣٠هـ)، وخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، ويعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ) ، والبلاذري (ت٢٧٩هـ) ، وأبو زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ)، والطبري (ت٣١٠هـ)، والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ، وابن عساكر (ت٥٧١هـ).

٣ـ الأخباريون:

وهم قوم على الرغم من اشتغالهم كسابقيهم بعلم الرواية بمنهاجه المعروف عند أصحابه، والذي يقوم على الحفظ والإسناد، إلا أن شهرتهم برواية الأخبار بفروعها المتعددة ـ من السير والمغازي والفتوح ـ غلبت على مروياتهم فتميزوا بها عن غيرهم. إلا أنهم لم يبلغوا في العناية بمروياتهم مبلغ المحدثين والمؤرخين، فجاءت مروياتهم على الدرجة الدنيا من حيث القيمة بسبب تفشي ما لا يصح فيها من الأباطيل، والموضوعات، والمناكير باختلاف ألوانها وأشكالها. مما يعني مزيد جهد في النقد والتمحيص.

وأبرز رجال هذا القسم: ابن إسحاق (ت١٥١هـ) ، وسيف بن عمر (ت١٨١هـ) ، والواقدي (ت٢٠٧هـ) ، ومحمد بن عبدالله الأزدي (ق ٢هـ)، والزبير بن بكار (ت٢٥٦هـ)..

ثانيا: أصحاب الانتخاب والسرد:

ونقصد بأصحاب الانتخاب والسرد أولئك الذين تقوم تصانيفهم على منهاج الانتقاء، من حيث انتخاب مرويات بعينها دون غيرها وسردها معلقة الأسانيد، أو مجردة منها، في سياق متصل مترابط المعاني.

وتخضع عملية الانتقاء عند أصحاب هذا المنهاج ـ من أهل السنة ـ لخصائص معينة، تتفاوت من مصنِّف لآخر، حسب ميوله العلمية، واتجاهاته الفكرية، ومعاييره المنهجية من حيث الشدة والتساهل.. وإن كان الجميع يتفق في خط عام يمكن ملاحظته بوضوح، ألا وهو سلامة النية تُجاه السلف عموما، فيُظهرون فضائلهم، ويتأولون أخطاءهم، ويدفعون عنهم ما قد يُلصق بهم من تُهم، وذلك كله وفق منظومة لها ملامحها الواضحة والمميِّزة لأصحاب هذا الاتجاه دون غيرهم في عمليتي انتقاء المرويات وتفسيرها.

ولكنك مع ذلك قد تجد على طول هذا الخط مَن يُشطط فيه تعصُّبًا، والمبالِغ فيه تَأَوُّلًا، والمسرفَ في سلامة نيته.. حتى وقع بعضهم فيما اتَّهَمَ به خصمَه، فتسَّربتْ إلى اختياراته ما لا يصح من المرويات، مما كان لذلك أثره الأسوأ في كتاباتهم ونتائج مصنفاتهم تجاه أهل القرن الذي يؤرخون له، فضلا عن كونه يفتح لأعداء هذا الصدر أعينا عُميًا، وآذانا صُمّا. فكنا كمن أُتِيَ مِن قبل نفسه.

ولكنهم ـ أعني أهل السنة ـ على أية حال، كانوا أخف وطأة في إيراد الضعيف والمناكير من غيرهم، كالشيعة وأصحاب المذاهب الحديثة.

وقد ذاع منهاج هؤلاء في الانتخاب والسرد واشتهر منذ القرن الرابع الهجري، بعد أن كان الإسناد هو الضابط للرواية عند أهل القرون الثلاثة الأولى إلا فيما ندر، إذ لم يكن أحد يجرؤ على منهاج الانتخاب والسرد في هذا الزمان المتقدم إلا ضعيف، أو أديب غالبا[1]، ذلك أن مَن تقدم من أهل السنة ينكر هذا المنهاج ويأبونه[2].

وانتشار منهاج الانتخاب فيما بعد القرن الثالث الهجري ليس غريبا، فبُعد الزمان يعني طولَ الإسناد، وهذا قد يعني الملالة لمصنِّفٍ وقارئٍ تأخر زمنه عن قرن يُلاحق حوادثه، يبتغي منه العظة والعبرة قبل أي شيء آخر في زمانه المتأخر.

(١) كما هو الحال عند أبي حنيفة الدينوري (ت٢٨٢هـ) صاحب الأخبار الطوال، إذ كان في أصله لغويا أديبًا.

(٢) ينبغي التنبيه على أننا نتكلم هنا على أهل السنة، وإلا فإن المؤرخين والأخباريين الشيعة سبقوا إلى منهاج الانتخاب والسرد قبل أقرانهم من أهل السنة. والفارق لا ريب كبير، فإن أصحاب الانتخاب والسرد من أهل السنة رأوا في التوثيق الذي في تصانيف من سبقهم من إخوانهم أصحاب الإسناد ـ إسنادا، وجرحا، وتعديلا ــ ما يغنيهم عن ذلك في زمانهم المتأخر بعد أن كفاهم أولئك السابقون عناء هذا كله في زمانهم المتقدم. في حين أن ذلك الأمر لم يكن يشغل بال كثير من المصنفين الشيعة ـ وبخاصة الرافضة ـ الذين رأوا في حب آل البيت العصمة للراوي والمروي وما يُروى من أي كذب، أو خطأ، أو نسيان!

ولكـن الغريـب للنـاظر في تـصانيف هـؤلاء مـن أصـحاب منهـاج الانتخاب، اتحاد أكثرهم في بعض مصادرهم اتحادا[1]، وكأنهم اتفقـوا عـلى ذلك وتواصوا به عن مـلأ مـنهم! يتمثـل هـذا المـصدر في تـاريخ محمـد بـن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) الذي اتخذه أكثر أصـحاب الانتخـاب والـسرد إمامًا، يرفده بعضهم بمصادر أخرى، ومنهم من اكتفـى بـه فلـم يـزد عليـه إلا الشيء بعد الـشيء[2]. وثـراء هـذا الرافـد أو فقـره يرجـع إلى درجـة هِمّـة المصنِّف، وسعة مكتبته، وقوة شرطه ـ في الانتقاء والتـصنيف عـلى الـسواء ـ في اختيار روافده والنقل عنها. فمن نزع منهم نزعة المحَدِّثين، يجعـل مـن مصادر الحديث ـ من مسانيد، وصحاح، وجوامع، وسنن، ومـستدركات ــ أهـمَّ روافـده التـي يـستعين بهـا في تـصانيفه[3]. ومَـن نـزع مـنهم نزعـة الأخباريين فلا بأس عنده أن يُـشَرِّق ويُغَـرِّب ــ إذا تطلـب الأمـر ذلـك ــ بحثا عن الخبر بعد الخبر يثري به تصنيفه، أو يرفد بـه مـصدره الأصـيل[4].

---

(١) إلا إذا استثنينا أبا حنيفة الدينوري، بحكم قِدمه.

(٢) ومـن أبـرز مـن يمثـل هـذا الـصنف الأخـير: ابـن الأثـير في الكامـل ــ إلا في الأبـواب التـي لم يتطـرق إليهـا الطـبري أو تقـدم زمانـه عليهـا ــ وأبـو الفـدا في المختصر في أخبار البشر، وابن خلدون في تاريخه..

(٣) ومن أبرز من يمثـل هـذا القـسم: الـذهبي في تـاريخ الإسـلام، وابـن كثـير في البداية والنهاية، والسيوطي في تاريخ الخلفاء.

(٤) ومن أبرز من يمثل هذا القسم: مسكويه في تجارب الأمم. ويدخل أبو حنيفـة الدينوري بكتابه الأخبار الطوال في هذا القسم من أوسع أبوابه لأنه سابق عـلى الطبري فاستقل بمصادره، وكلها أخبارية صرفة، لم يخالطها شيء.

ولا ريب أن اتحاد أصحاب الانتخاب والسرد في بعض مصادرهم كان له أثره الواضح في اشتراك بعضهم في مرويات بعينها. الأمر الذي يفسر لنا سبب ذيوع هذه المرويات وشهرتها بعينها في تلك التصانيف.

ومن أهم الكتب التي تمثل أبرز النماذج على مصادر الانتخاب والسرد: تجارب الأمم لمسكويه (ت٤٢١هـ)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (ت٦٣٠ هـ)، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري (ت٦٩٤هـ)، والمختصر في تاريخ البشر لأبي الفدا (ت٧٣٢هـ)، وتاريخ الإسلام للذهبي (ت٧٤٨هـ)، والبداية والنهاية لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، وتاريخ ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ت ٩١١هـ)..

وعلى الرغم من كون الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري (ت٢٨٢هـ) من مصادر الانتخاب والسرد، إلا أني استثنيته من تلك المصادر المنتخبة، وذلك أنه حكى أخبارا لا تعدو ـ عند التذوق والمقابلة بأصولها المسندة ـ كونها حكايات شعبية لاكتها ألسنة العامة ممن كان في عصر أبي حنيفة، فهي تتسم بالركة، والضعف.

وآخر ما ينبغي التنبيه عليه هنا، أنه يتبين بوضوح للباحث في مجال الرواية التاريخية والأخبارية عند المسلمين اتفاقُ أهل السنة في أصول عامة يرتكز عليها منهاجهم في الرواية التاريخية وتفسيرها، تنحصر ـ حسب استنباطي ـ في ثلاثة أصول:

- صحة الخبر إسنادا ومتنا.

- رد المنكر من الأخبار ولو كان ظاهر إسناده الصحة.

- معرفة فضل الصحابة، وتأويل أخطائهم، وتحريم الطعن في إيمانهم ونياتهم.

وعلى الرغم من الاتفاق في هذه الأصول العامة لمنهاج رواية التاريخ عند المسلمين وتفسيره، فإن هذا لم يمنع اختلافًا وقع بينهم في منهاج عملية التفسير. ويرجع السبب في ذلك إلى شرط كل مؤرخ وأخباري في كل أصل من هذه الأصول السابقة.

وأما عن الصحابة وأخطائهم، فهذا أمر يرجع إلى مدى جرأة المفسر أو تحرزه عند ولوجه هذه الحقبة. وهذا أمر ـ لا شك ـ نسبيّ، يختلف من مفسر لآخر، تبعا لدرجة تمكن المفسر من هواه وما يعتقد تجاه كل قضية يتناولها بالبحث والنظر.

ومن ثم ـ بناء على ماسبق ـ تختلف الدلالة المستنبطة من كل خبر باختلاف كل مؤرخ وأخباري تبعا لمنهاجه في قبول الخبر أو رده، وتبعا لهواه وما يعتقد تجاه محتوى هذا الخبر[١].

---

(١) يُنظَر لمن أراد الزيادة في مهج المتقدمين في الرواية التاريخية عرضا وتفسيرا رسالتي للدكتوراه: أثر الوضع في رواية التاريخ وتفسيره، بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، وطبع مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ببورسعيد، وكتابي: علم التاريخ عند المسلمين، طبع مكتبة التوحيد ببورسعيد.

القسم الثانى: الرواية التاريخية عند المحْدَثين:

سبق تعريف الرواية التاريخية عند المعاصرين، بأنها كل خبر نُقل عن المؤرخين والأخباريين – على السواء- على أي صورة كان هذا الخبر، سيرةً، أو مغازيَ، أو أنسابًا، أو قَصصًا..

فهم كما ذكرنا لا يفرّقون بين ما فرّق بينه المتقدم – في بابي التاريخ والأخبار وما يلحق بكلٍّ منهما – حيث جعلوا الجميع بابًا واحدا هو التاريخ. ومن ثم فسوف نتناول الرواية التاريخية عند المعاصرين مضطرين وفق هذا المفهوم المعاصر، الذي جعل هذه الكلمة (التاريخ) جامعة لكل هذه المعاني: التاريخ، والأخبار، والسير، والمغازي، والأنساب، والأيام، والأنباء، والحديث، والأساطير، والقصص..

ولكن من المنطقي هنا أن يطرح السؤال نفسه: متى يبدأ عصر المحدَثين؟ وهل كانوا جميعا على منهاج واحد في تناول الرواية التاريخية عرضا وتفسيرا؟

يبدأ عصر المحدَثين مع حركة الاطّلاع على نشاط حركة الاستشراق ونتاجه الفكري. وتحديدا بدءا مِن رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ – ١٢٩٠هـ/ ١٨٠١ – ١٨٧٣م)، وتلاميذه، فهم أول من اطلع على هذا الفكر الغربي، بل ساهموا في نقله إلى بني جلدتهم من العرب عن طريق ترجماتهم وتصانيفهم.

تلاه علي بن مبارك بن سليمان (١٢٣٩ – ١٣١١هـ / ١٨٢٤ – ١٨٩٣م) المعروف بعلي باشا مبارك. وكان ممن سافر سنة ١٢٦٠هـ مع بعثة مصرية إلى باريس، فتعلم فني الاستحكام والمفرقعات والحركات الحربية. ولكنه أَوْلَى التاريخ اهتماما كبيرا فَصَنَّفَ فيه وتَرْجَم[١].

وإذا كان من أبرز أعمال رفاعة تأسيسه مدرسة الألسن التي كانت نواة المدرسة الحديثة، فإن أبرز ما قام به علي مبارك إنشاؤه مدرسة دار العلوم، التي جمعت بين منهاج المدرستين: القديمة والحديثة.

ولعل أول كتاب تاريخي دُرِّس في هذه المدرسة (دار العلوم) يكشف لنا ــ بعنوانه ومادته ــ ذلك بوضوح، وهو كتاب: (الدرس التام في التاريخ العام الملخص من كتب التواريخ الأوروبية والعربية)، جمع وتعريب: أبي السعود أفندي، المترجِم بديوان المعارف العمومية.

ولكن ينبغي التنبيه على أن رواد المحدَثين لم يكن تأثرهم بمنهاج المدرسة الغربية على درجة واحدة، بل تفاوتوا في درجة التقبل ما بين متشبع شديد التأثر، مقدِّمًا للمنهج العقلي المحض في الدراسة والنقد للرواية التاريخية عند الانتخاب والسرد من غير تمييز بين المصادر إذ إن منهاجه يقوم على الاستحسان العقلي وفق مشربه وهواه، أدَّاه إلى ذلك

(١) ومن أهم تصانيفه: الخطط التوفيقية. ومن أهم ما ترجمه: خلاصة تاريخ العرب، لسيديو.

عدم درايته بعلوم الرواية. الأمر الذي أدى إلى وقوع أخطاء جمة في قبول الأباطيل والمناكير، ناهيك عن الاضطراب والمغالطات الكثيرة في التفسير والتعليل.

وآخر اتسم هو أيضا بعدم الدراية بعلوم الرواية إلا أنه تَمَيَّز عند انتخابه وسرده باعتماد أشهر المصادر السُّنّية التي يوثَق بأصحابها ينقل منها مقلدًا من غير اجتهاد، مستخدمًا أيضا منهج الاستحسان العقلي في اختياراته. واعتماده هذه المصادر عند الانتقاء والاختيار إنما هو لتعويض هذا الضعف في علم الرواية، الأمر الذي أوقع هؤلاء أيضا في قبول المتناقضات، إذ لم تعصمهم مصادرهم التي انتخبوها كذلك من اضطرابِ الاختيار وتناقضِ التفسير والتعليل، بمقتضى تفاوت مناهج أصحابها عند الجمع والعرض رغم كونها من كتب مؤرخي السُّنّة، زاد من هذه العيوب اعتماده مبدأ الانتخاب وفق الاستحسان العقلي.

حتى نشأت طائفةٌ من المحدَثين المعاصرين ترفض المنهجين بسبب ما تخللهما من أخطاء كان لها بالغ الأثر في تشويه الرواية التاريخية عرضا ودراسة، مُنَادِيَةً باعتبار منهج الرواية عند المتقدمين من حيث مراعاة النظر إلى الإسناد عند الانتخاب والنقد، مع الاجتهاد في الدراسة والنقد وفق قواعد علوم الرواية التي اصطلح عليها المتقدمون. فاتخذوا من علم

الحديث – ولكن مع الأسف بمنهاجه المعاصر القاصر – أصلا لنهضتهم تلك.

فعندنا بذلك ثلاث طوائف من المحْدَثين والمعاصرين يمكن أن نعرض لها على النحو الآتي:

الطائفة الأولى: أصحاب منهج النقد العقلي التابع للمدرسة الاستشراقية

مِن أهم رجالها:

ـ **جرجي زيدان:** وهو أخطر المحدَثين الذين تناولوا التاريخ الإسلامي، ولد في بيروت سنة ١٨٦١م، وتعلم فيها. ثم رحل إلى مصر، فأصدر مجلة الهلال وتوفي بالقاهرة سنة ١٩١٤م. وتتمثل خطورته في طريقة عرضه للرواية التاريخية، فقد عرضها في صورة أدبية شائقة دس فيها – بحكم عقيدته وفكره التابع للمنهج الاستشراقي الغربي – الكثير من الأباطيل والمناكير التي لاقت رواجًا بين العرب والمسلمين، في فترة زمنية مبكرة غلب فيها الجهل، وغابت فيه مناهج النقد عن القراء والدارسين. من أهم أعماله كتاب تاريخ التمدن الاسلامي، وكتاب تاريخ العرب قبل الاسلام، فضلا عن قصصه التاريخية مثل عذراء قريش، والحجاج بن يوسف الثقفي، وأبو مسلم الخرساني، وفتح الأندلس، والأمين والمأمون، والعباسة أخت الرشيد، وصلاح الدين الأيوبي،

واستبداد المماليك. ومن أهم من انتقد كتابات جرجي زيدان: شوقي أبو خليل في كتابه (جرجي زيدان في الميزان).

ـ **أحمد أمين**: ولد في القاهرة سنة ١٨٧٨م. قرأ مدة قصيرة في الأزهر. وتخرج بمدرسة القضاء الشرعي، ودرس بها إلى سنة ١٩٢١م، وتولى القضاء ببعض المحاكم الشرعية. ثم عين مدرسا بكلية الآداب بالجامعة المصرية. وانتخب عميدا لها سنة ١٩٣٩م. وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق ومجمع اللغة بالقاهرة والمجمع العلمي العراقي ببغداد. ومنحته جامعة القاهرة سنة ١٩٤٨م لقب (دكتور) فخري. توفي سنة ١٩٥٤م. ومن أهم أعماله التاريخية: كتاب فجر الإسلام، وكتاب ضحى الإسلام، وكتاب ظهر الإسلام. وكتبه بها ما يحتاج إلى النقد والنقض معا، لما ورد فيها من مغالطات تحتاج إلى دراسة وافية من بعض الباحثين.

ـ **محمد حسين هيكل**: ولد سنة ١٨٨٨م في قرية كفر غنام (بالدقهلية)، وتخرج في مدرسة الحقوق بالقاهرة سنة١٩٠٩م. وحصل على الدكتوراه في الحقوق من السربون بفرنسا عام١٩١٢م. وتوفي سنة١٩٥٦م. من أهم أعماله التاريخية: كتاب حياة محمد، وكتاب الصديق أبو بكر، وكتاب الفاروق عمر، وكتاب عثمان بن عفان. وممن تصدى لنقد بعض كتبه: عبدالله بن علي القصيمي في كتابه نقد كتاب حياة محمد.

ـ **عباس العقاد**: ولد عباس في أسوان سنة ١٨٨٩م. وتعلم في مدرستها الابتدائية. وشغف بالمطالعة. وسعى للرزق فكان موظفا بالسكة الحديدية وبوزارة الاوقاف بالقاهرة ثم معلما في بعض المدارس الاهلية. وانقطع إلى الكتابة في الصحف والتأليف، وأقبل الناس على ما ينشر. تعلم الانكليزية في صباه وأجادها ثم ألم بالالمانية والفرنسية. توفي سنة ١٩٦٤م. من أهم أعماله التاريخية سلسلة العبقريات، كعبقرية محمد، وعبقرية الصديق، وعبقرية عمر. ومن أهم من انتقد كتابات العقاد: صالح بن سعد اللحيدان، في كتابه: نقد آراء ومرويات العلماء والمؤرخين على ضوء العبقريات.

ـ **طه حسين**: ولد في قرية (الكيلو) بمغاغة من محافظة المنيا سنة ١٨٨٩م. وأصيب بالجدري في الثالثة من عمره، فكف بصره. وبدأ حياته في الأزهر (١٩٠٢م) ثم بالجامعة المصرية القديمة. وهو أول من نال شهداة (الدكتوراه) منها عام ١٩١٤م بكتاب (ذكرى أبي العلاء). وسافر في بعثة إلى باريس فتخرج بالسوربون ١٩١٨م وعاد إلى مصر، فاتصل بالصحافة. وعين محاضرا في كلية الآداب بجامعة القاهرة. ثم كان عميدا لتلك الكلية فوزيرا للمعارف. وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي المراسلين بدمشق ثم رئيسا لمجمع اللغة بمصر. توفي سنة ١٩٧٣م. من أهم أعماله في مجال التاريخ الإسلامي: كتاب الشيخان، وكتاب الفتنة

الكبرى. وقد انتقد الكثيرون كتابات طه حسين، إلا أن أبرز مَن انتقده العلامة محمود شاكر في كتاباته ومقالاته، إذ كان تلميذا له، فكشف بوضوح عن كثير من معالم شخصية طه في كتبه ومنهجه العلمي.

ـ **د.جواد علي**: ولد في الكاظمية ببغداد سنة ١٩٠٧م، وقد حصل على الدكتوراه من جامعة هامبورغ سنة ١٩٣٩م، عمل مدرسا وأستاذا مساعدا ثم أستاذا في قسم التاريخ بكلية التربية جامعة بغداد. ثم أستاذا زائرا في جامعة هارفارد الأميركية بين عامي ١٩٥٧- ١٩٥٨م ، توفي في سنة١٩٨٧م. من أهم أعماله: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ويقع في عشرة مجلدات، وتاريخ العرب في الإسلام. وتظهر في أعماله تلك الميول الغربية والعقلية المحضة في منهجه ودراساته، حتى أنه رد أحاديث صحيحة لمخالفتها لفهمه وعقله، وضرب أحيانا صحيحها بضعيفها لتوافق مفهومه وعقله هو، ولعل من أعجب الأمثلة على ذلك ما ذكره في كتابه المفصل أن «حديث: (إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب)، يعارض حديثا آخر يُنسب إلى الرسول هو: "قريش أهل الله، وهم الكتبة الحسبة.. وفي الحديث – يعني السُّنَّة عامة – أحاديث كثيرة يجب عدم الأخذ لها، لأنها ضعيفة، ويشبه أن يكون الحديث المذكور – أي حديث: إنا أُمّة أمية – واحد منها.. والحديث المذكور من الأحاديث التي يرجع سندها إلى أبي هريرة، وفي الأحاديث المنسوبة إليه أحاديث كثيرة يجب عدم الأخذ بها.

ولو أخذنا بالحديث على علاته، وقبلناه دون نقد، كما يفعل كثير من الناس، وجب علينا القول: إن الرسول كان يقرأ ويكتب» [المفصل ٨/ ١٠٢]، إلى أن يذهب في موضع آخر يقول فيه – وقد أرّق هذا الحديثُ مضجعَه تأريقًا! –: «وأما ما نسب إلى الرسول من قوله: (إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا) فإنه حديث ضعيف.. ولا سيما لأهل مكة الذين كانت لهم تجارة ضخمة وقوافل تذهب إلى مختلف الأنحاء، تحمل تجارة تقدر أثمانها بعشرات الألوف، فهل يعقل صدور مثل هذا الحديث من الرسول؟» [المفصل ٨/ ٣٠٣].

قلت: أما الحديث الذي دأب على تضعيفه ورده فقد رواه البخاري في صحيحه [برقم١٩١٣]، ومسلم [برقم١٠٨٠]، وغيرهما! وأما الحساب المقصود في الحديث فليس كما فهم هو، وإنما قصد به النبيُّ ﷺ حسابَ النجوم والفلك! كما أن الحديث بهذا اللفظ في كتب السنن والصحاح من رواية ابن عمر وليس من رواية أبي هريرة! أما التناقضات في نتائج دراساته فحدث ولا حرج، وما ذلك إلا بسبب تقديمه للمنهج العقلي المحض في الاختيار والنقد دون اعتبار أو دراية بمناهج النقد عند المتقدمين من العلماء والمؤرخين المسلمين. وأنا إنما أطلت في الحديث عنه لإعراض الباحثين عن دراسة جادة في أعماله حتى الآن على أهمية ذلك

بسبب شهرة أعماله في حقل الدراسات التاريخية، وأهمها كتابه المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام.

وعلى أية حال، فقد تباينت مناهج أصحاب هذه الطائفة تبعا لدرجة تأثر كل فرد فيها بنوع المدرسة الغربية التي يميل إليها. إلا أن التأثر يظهر في النهاية واضحا في التبعية شبه الكاملة للمدارس الاستشراقية الغربية من حيث انتقاء المصادر والمرويات فضلا عن الاستدلالات والنتائج.. حتى لا تكاد تجد جديدا في تلك الكتابات تتميز به عن الدراسات الاستشراقية. وهذا أمر يراه الدارس في أعمال هؤلاء رأي العين. ففي الوقت الذي نجد التأثير الواضح للمدرسة الفرنسية في منهج طه حسين ممثلا في منهج الشك العقلي المنسوب لديكارت، نجد تأثر العقاد في تحليله وكتاباته بتلك الدراسات النفسية الأوروبية. ويطول الأمر إذا تتبعنا أثر المناهج الغربية والاستشراقية في كتابات هذه الطائفة.

ولكن من أهم ما يعيب كتابات أصحاب هذه المدرسة – فضلا عما سبق – فيما يخص موضوع بحثنا، هو تقديم هذه المناهج الغربية على المناهج الإسلامية الأصيلة عند تعارض المنهجين، وكان أحرى بهم تقديم المناهج التي خرجت تلك العلوم من رحمها من حيث العرض والنقد.

وأكثر ما نلحظ هذا الأمر عند طه حسين الذي أسرف في شكه العقلي إسرافا، كَذَّب معه مرويات غاية في الصحة، وفي المقابل صَدَّق مرويات

أخرى لا شك في كذبها! ذلك لأن العقل عنده هو ميزان نقده في المقام الأول وليس دراسة الأسانيد والمتون تبعا للأسانيد ــ ما دام يعمل في حقل الرواية العربية التابع لميدان العلوم الإسلامية.

والملاحظ أن عباراته الدالة على ما ذكرتُ آنفا في كتبه وأعماله تفوق الحصر. فهو دائما «يشك أعظم الشك فيما روي عن هذه الأحداث»[١]، «ويشك كل الشك»[٢]، وما ذلك عنده غالبا إلا لأن «هذه أمور لا تستقيم للعقل»[٣]. ناهيك عن اتهاماته الجزافية دائما للرواة المسلمين بعدم المعرفة، والجهل بالتحقيق والبحث[٤]، بل بلغ الأمر مداه إلى حد اتهامه المطلق لهم بالتخليط[٥]، وبالكذب[٦]!

وخلاصة ما نخرج به من هذه الطائفة، أن أبرز ما اتسم به أصحابها، هو التأثر الواضح والقوي بحركة الاستشراق ومناهج أصحابها. إلا أن أهم ما يمكن للمتأمل ملاحظته في كتاباتهم، هو تلك النوازع المصطرعة

---

(١) الشيخان ص ٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٥.

(٣) الفتنة الكبرى ١/ ١٣٤.

(٤) الشيخان، ص ٨، ٩.

(٥) المرجع نفسه، ص ٣٨.

(٦) وقد وقع ذلك منه عند اتهامه رواية البخاري القائلة بتأخر بيعة علي بن أبي طالب لأبي بكر ستة أشهر، فيقول: «وواضح ما في هذا من الكذب أيضا»! الشيخان ص ٣٩.

في نفوس أصحاب هذه الكتابات بين أصولهم العربية والإسلامية بما فيها من واقعية الاتصال المباشر بروح تلك الحضارة بحكم الانتماء واللسان والثقافة الأولى التي أُشبعها أصحاب هذه المدرسة ورضعوا لبانها صغارا، وبين تلك المناهج الوافدة التي اطلعوا عليها كبارا، والتي تَـمَثَّل عامل التأثير فيها في دعاوى العقلانية، والموضوعية، والتجرد.. في عصر غلب على المسلمين فيه التصوف، والجهل، والإيمان بالخرافات.

وينبغي التنبيه على أن الخط الذي بقيت فيه روح هذه الطائفة في حياتنا العلمية المعاصرة، يقع في الغالب بين بعض أساتذة أقسام التاريخ في كثير من كليات الآداب من الجامعات المصرية، والعراقية، والشامية.

الطائفة الثانية: أصحاب منهج الاستحسان العقلي التابع لمصادر أهل السُّنة

وهذه الطائفة قد غلبت عليها ثقافتها الإسلامية، ونشأتها العربية، فظهر أثر ذلك واضحا في مؤلفات أصحابها، فيظهر في كتابات هذه الطائفة تلك العقلية العربية الإسلامية من حيث اختيار المصادر التي انتقوا منها مادة كتاباتهم، فلم نجد تلك الجرأة على النصوص كتلك التي نراها عند أصحاب الطائفة الأولى، إلا أن ملكات علم الرواية عندهم تتسم بشيء من القصور، الأمر الذي اضطروا معه عند عمليتيْ الانتقاء والنقد إلى منهج الاستحسان العقلي أيضا، مع التفاوت بالطبع بينهم وبين أصحاب الطائفة الأولى.

ومن أهم رواد وأعلام هذه الطائفة في رأيي:

ـ **محمد رشيد رضا**: ولد في القلمون ـ من أعمال طرابلس الشام ـ سنة ١٨٦٥م، وتعلم فيها وفي طرابلس. ثم رحل إلى مصر سنة ١٣١٥هـ فلازم الشيخ محمد عبده وتتلمذ له. وكان قد اتصل به قبل ذلك في بيروت. ثم أصدر مجلة (المنار) لنشر آرائه في الإصلاح الديني والاجتماعي. وكانت وفاته سنة ١٩٣٥م. من أهم أعماله التاريخية: كتاب أبو بكر الصديق، وكتاب: الفاروق عمر بن الخطاب، وكتاب ذو النورين عثمان بن عفان، وكتاب الإمام علي بن أبي طالب.

ـ **محمد بن عفيفي الباجوري، المعروف بالشيخ الخضري (١٢٨٩ - ١٣٤٥ هـ/ ١٨٧٢ - ١٩٢٧م)**: مصري، كانت إقامته في (الزيتون) من ضواحي القاهرة، وتوفي ودفن بالقاهرة. تخرج في مدرسة دار العلوم، وعين قاضيا شرعيا في الخرطوم، ثم مدرسا في مدرسة القضاء الشرعي بالقاهرة، مدة ١٢ سنة، وأستاذا للتاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية، فوكيلا لمدرسة القضاء الشرعي، فمفتشا بوزارة المعارف. من أهم كتبه التاريخية: نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء، ومحاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، جزآن الأول في بني أمية، والثاني في بني العباس، ومحاضرات في نقد كتاب الشعر الجاهلي للدكتور طه حسين.

ـ **عبد الوهاب النجار**: ولد في القرشية من قرى الغربية بمصر (١٢٧٨هـ-١٨٦٢م)، وتعلم بها ثم انتقل للقاهرة، وتخرج في مدرسة دار العلوم، اشتغل بالمحاماة، وعمل أستاذًا للأدب في مدرسة البوليس بالقاهرة، فأستاذًا للتاريخ في الجامعة المصرية، وتوفي بالقاهرة.(١٣٦٠هـ - ١٩٤١م). من أهم مؤلفاته التاريخية: قصص الأنبياء، منع الأزهر طباعته في حينه لما رأوا فيه من أفكار تعارض العقيدة، وتاريخ الخلفاء الراشدين.

ـ **محمد الصادق عرجون** : ولد في إدفو محافظة أسوان بصعيد مصر في (١٣٢١هـ - ١٩٠٣م). التحق بالأزهر ، فتدرّج في مراحله حتى حصل على شهادة العالمية عام ١٩٢٩م ، بدأ مدرساً بالمعاهد الدينية، ثم انتقل أستاذًا بالكليات الأزهرية بالقاهرة ، ثم عين عميداً لكلية أصول الدين في سنة ١٩٦٥م ، وأحيل إلى التقاعد عام ١٩٦٨م . وتوفي في القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م . من أهم مؤلفاته: محمد رسول الله منهج ورسالة، عثمان بن عفان المفترى عليه، وخالد بن الوليد.

وينبغي التنبيه على أن هذا الخط يكاد يُطمَس – عدا أفرادًا هنا وهناك مِن بعض أساتذة أقسام التاريخ المقلدين في كليات الآداب من الجامعات المصرية والعربية – وذلك يرجع لغلبة خط الطائفة الثالثة عليه، إذ إنه يلاحَظ مع تنامي الفكر الإسلامي السلفي بين شباب الباحثين الدارسين لفترات التاريخ الإسلامي عامة والصدر الأول خاصة، جنوح أكثر

الباحثين المعاصرين في هذه الطائفة مع الأيام إلى منهج الطائفة الثالثة الآتي الحديث عنها، ولكن هذا الجنوح السلفي كانت له آثاره السيئة المتمثلة في غلبة التقليد على أبنائه المنتمين إليه، فضلا عن العصبية وشيء من التبجيل لآراء وأفكار عناصره القيادية الغالبة عليه، بصورة يصعب معها الأخذ والرد، أو قبول اجتهادات المخالف وإن كانت صحيحة.

الطائفة الثالثة: أصحاب المنهج النقدي التابع للمدرسة الحديثيَّة المعاصرة

وأخص بالحديث هنا من كانت دعوته منصبة على إحياء المنهج الحديثي (نسبة إلى علم الحديث والإسناد) في النقد ، فضلا عمن كانت له نظراتٌ منهجية لها أثرها الواضح وسمتها الاجتهادي المطلق بما أثرى هذا الشأن. ومن أبرز رواد هذه الطائفة من المعاصرين:

ــ **محب الدين الخطيب**: ولد في حي القيمريّة بدمشق في سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م، أبوه الشيخ أبو الفتح الخطيب من رجالات دمشق، كان أمين دار الكتب الظاهرية، واتسم فكر محب الدين بالجدية العلمية، والتأصيل في البحث، والتحرير، والتأليف، في مواجهة المستشرقين، والمبشرين، والشيعه، والعلمانيين وكان يجيد اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية. من أهم آثاره: الخطوط العريضة التي قام عليها دين الشيعة الاثنى عشريّة، مع الرعيل الأول، عرض وتحليل لحياة

الرسول مع أصحابه، وذو النورين عثمان بن عفان. ومن أهم تعليقاته على الكتب، تعليقه على كتاب العواصم من القواصم لابن العربي المالكي، كما أن له مئات من المقالات التي كتبها في موضوعات شتى خلال عمره المديد في الزهراء والفتح والأزهر وغيرها من الصحف والمجلات. توفي سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

ـ **أسد جبرائيل رستم**: وأعجب ما في هذا الرجل أنه على الرغم من كونه نصرانيًّا، فإنه يعد من أبرز المعاصرين الذين نادوا بوجوب اعتماد المنهج الحديثي من حيث المتن والإسناد في دراسة الروايات التاريخية، ونافح عن ذلك بشدة في أهم كتبه (مصطلح التاريخ). ولد أسد رستم في قرية الشوير اللبنانية في الرابع من حزيران سنة ١٨٩٧م، التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩١٢م، لينال شهادة البكالوريوس في العلوم سنة ١٩١٦م، واستكمل دراسته في التاريخ، حتى نال لقب أستاذ في التاريخ سنة ١٩١٩م. من أهم وأبرز أعماله: كتاب مصطلح التاريخ، أراد فيه إثبات أنه لا بد من تحكيم قواعد علوم الجرح والتعديل وعلوم الحديث التي وضعها العلماء المسلمون في الروايات التاريخية لكي يتسنى لنا معرفة ما هو صحيح ثابت من الروايات مما ليس بصحيح وثابت .وكتاب الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، وتاريخ الكنيسة الشرقية للروم الأرثوذكس بعنوان : تاريخ

كنيسة مدينة أنطاكية العظمى، وآباء الكنيسة القرون الثلاثة الأولى. وتوفي في سنة ١٩٦٥م.

ـ **محمود محمد شاكر**[١]: وقد يتحفظ البعض على إدخال العلامة محمود شاكر في زمرة المؤرخين والأخباريين المعاصرين، لشهرته أديبا أكثر من شهرته في شيء آخر، والحق أن محمود شاكر يمثل بمنهجه وفكره وعلمه منهجَ المتقدمين بتلك النظرة الشاملة لمعنى الاجتهاد المطلق في العلوم الإسلامية لديه، فقد تناول الرجل العلوم الإسلامية ـ وعلى رأسها علوم الرواية بما فيها علم التاريخ والأخبار ــ تناولا متعمقا أدلى فيها بآرائه المنهجية القوية، وأثراها بفكره الاجتهادي الواسع الشامل، حتى كان له أثره الواضح فيها بما لا يمكن إهماله، وإلا فقدنا حلقة مهمة في تلك الحقبة التي نحن بصدد تناولها.

(١) ينبغي التفريق هنا بين علامة القطر المصري أبي فهر محمود محمد شاكر صاحب كتاب المتنبي، وبين آخر سوريّ شابهه في اسمه وتوقيعاته على أغلفة مؤلفاته! وهو محمود شاكر السوري الحرستي – نسبة إلى بلده حرستا في سوريا فرج الله همها – صاحب كتاب: موسوعة كتاب التاريخ الإسلامي ويقع في في أكثر من عشرين مجلدة، طباعة المكتب الإسلامي ببيروت، وهو كتاب ليس لصاحبه فيه غير الجمع والترتيب غالبا، مع ضعفه البين في مجال الرواية والدراية فيما يخص مرويات تاريخ الصدر الأول بما حشره من روايات واهية.. وهو من الكتب المشهورة في الحياة المعاصرة والتي تُنسب خطأ عند مَن لا يعرف إلى أبي فهر، وشتان بين كل منهما، وكتابه على كل حال يتسم بالتقليد في النقل والاقتباس، ولا يكاد يقدم جديدا في فترات العصور الإسلامية المختلفة، ومنهاجه في هذا الكتاب يلحق عندي بمنهج أصحاب الطائفة الثانية السابق الحديث عنها.

ومع الأسف لم يكتب محمود شاكر في هذا الميدان كتابا مستقلا، إلا أنه قَدّم في ثنايا ما كَتَبَ – على قِلّته – تلك المنهجية التي ينبغي أن تكون نبراسا يهتدي به الباحثون في هذا الميدان. من أهم أعماله التي يظهر بها هذا المنهج الشامل الواسع في الاجتهاد والدراية: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا الذي هو في أصله مقدمة لكتابه المتنبي، وأباطيل وأسمار، ونمط صعب ونمط مخيف – وأهم ما في هذا الكتاب فصله الأخير الذي حُق له أن يكون كتابا مفردا لما تناول فيه من قضايا علوم الرواية – فضلا عن مجموعة كبيرة من المقالات – جمعها د. عادل سليمان بعنوان: جمهرة مقالات الأستاذ محمود شاكر - كان من أهمها تلك التي بعنوان: الفتنة الكبرى.

ـ د. **أكرم ضياء العمري**: الموصلي العراقي، أستاذ التاريخ الإسلامي وعلوم الحديث، معاصر، يُعدّ رائد مشروع التطبيق العملي لمنهج المحدِّثين في الرواية التاريخية بما قدمه من أعمال ودراسات في هذا الميدان، فضلا عن تلك الرسائل العلمية التي أشرف عليها ضمن هذا المشروع الكبير. ولد الدكتور أكرم ضياء العمري في الموصل بشمال العراق في العام ١٣٦١ هـ/ ١٩٤٢م، يعمل حاليا عضوا بلجنة إحياء التراث الإسلامي والنشر العلمي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر. من أهم أعماله في مجال تطبيق قواعد

المحدّثين في نقد روايات السيرة والتاريخ الإسلامي: السيرة النبوية الصحيحة، عصر الخلافة الراشدة، ومرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين. ومن أعماله المهمة أيضا: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، وموارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وتحقيق كتاب تاريخ خليفة بن خياط، وطبقات خليفة بن خياط، وكتاب المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي.

ـ د. **بشار عواد معروف**: الأعظمي البغدادي ، مؤرخ وباحث عراقي معاصر، نال درجة الدكتوراه في سنة ١٩٧٦م من كلية الآداب بجامعة بغداد عن رسالته: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، عُيّن سنة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ م أستاذًا للحديث والتفسير في جامعة عمان الأهلية، من أهم أعماله: أثر الحديث في نشأة التاريخ عند المسلمين، وتحقيق: كتاب تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، وتاريخ بغداد للخطيب بعنوان (تاريخ مدينة السلام)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي.

ويتسم أصحاب هذه الطائفة كما ذكرت بمنهجهم الحديثي، مع الدعوة إليه في نقد الرواية التاريخية، واعتبارها فرعًا من علوم الإسناد، من حيث اعتبار كثير من القواعد الحديثية المعروفة، إلا أن المنهج المعاصر لهذه الطائفة يعيبه في رأيي عدة أمور:

منها: نزولهم بمرتبة الرواية التاريخية عند تطبيق منهج المحدِّثين عن الرواية الحديثية، بزعمهم أن تطبيق منهج المحدِّثين كما هو في علوم الحديث على التاريخ لن يُبْقِي في أيدينا شيء يُعتد به. فأقول مكررًا ما ذكرتُه آنفا: إنه تأكد لي من خلال بحوثي ودراساتي أن دراسة تاريخنا الإسلامي – وبخاصة فترة القرون الثلاثة الأولى – بغير منهاج نقد الرواية المعروف الآن بعلم الحَديث، يعني نقصا شديدا في منهج الدراسة، واضطرابًا في نتائجها، بل إني أذهب إلى أبعد من ذلك، وهو وجوب اعتماد هذا المنهاج ما دامت دراسةٌ في ذلك العصر – أعني عصر الخلافة الراشدة وبني أمية – إذ بدا لي أن الرواية التاريخية تحتاج في نقدها إلى منهاج أشد من منهاج المحدثين إن وُجد! ذلك أن معنى تساهل المتقدمين في الرواية التاريخية الأخبارية دون الحديثية أوقعهم في رواية مرويات من الوهن بمكان، تحتاج في تمحيصها إلى شدة لا تقل شأنا عن تلك التي تُعامَل بها مرويات الحديث، لشيوع الأهواء الحزبية والمذهبية آنذاك بين أتباع الفرق المتناحرة والمختلفة، زاد في الحاجة الملحة لذلك سكوتهم غالبا ـ وهذا من باب التساهل في الرواية التاريخية الذي صرح به القدماء ـ عن مثل هذه المرويات لعلمهم بحالها في هذا الزمان المتقدم، فأخذها اللاحقون عليهم فاحتجوا بها، وهم لا يشعرون.

ومنها: اعتمادهم المنهج الحديثي المعاصر الذي يتسم ببعض القصور عما كان عليه المتقدمون، إذ غلب عليه منهج المعادلات الرياضية، وهو أمر لم يعرفه رواد علم الحديث المتقدمون، الذين تعاملوا مع الرواية بإسنادها ومتنها وفق منهاج اختصوا به، يختلف كثيرا عما عليه أهل القرون المتأخرة من حيث الاعتبار وجمع الباب وأمور أخرى تناولتُها بالدراسة في رسالتي للدكتوراه (أثر الوضع في رواية التاريخ وتفسيره).

ولكن لصعوبة هذا المنهاج نجد ضعف الإقبال عليه بشروطه من حيث الاجتهاد في استعمال المنهج الحديثي بدءا من مقدماته ووصولا إلى نتائجه، الأمر الذي أدى إلى تفشي التقليد بين طلاب هذه الطائفة الذين تتلمذوا على أيدي هؤلاء الرواد من المعاصرين، ذلك التقليد الذي تَمَثَّل في اعتماد نتائج شيوخهم غالبا، مع التعصب لها أحيانا.

ومع غلبة التيار السلفي المعاصر على الحياة العلمية المعاصرة، وبخاصة في علوم الحديث والفقه وخوض قادة هذا التيار في علوم أخرى كالتاريخ والاجتماع والسياسة – فإنه على الرغم من محاسن هذا التيار في مجال الدعوة والفكر والعقيدة إلا أنه حمل بين طياته بعض المشكلات في مجال الدراسات التاريخية تسببت فيها أزمات معاصرة، منها هذا الصدام العقدي السياسي المعاصر بين السنة والرافضة، فضلا عن هيمنة السلطة السياسية – مع اختلاف توجهاتها مكانيا وزمانيا – على هذا التيار

وأصحابه، الأمر الذي أدى إلى معالجة كثير من الجوانب التاريخية وفق هذه المعطيات السياسية المعاصرة، فكان لذلك أثره الواضح عند تناول قضايا الفتنة والخلافة الراشدة. ثم تحولت هذه المعالجة بآرائها ومذاهبها المعاصرة التي تمخضت عن هذا الواقع السياسي مع الأيام إلى أصول معتبرة لا يجوز الخروج عليها - بعد أن كانت خلافا سائغا - وإلا اتُّهم الخارج عليها في رأيه ودينه وعقيدته.

ومن أخطر ما تـمخض عنه هذا الأمر السابق ذكره: ذلك التقليد المتعصب، والتبعية العمياء لاجتهادات قادة هذا الميدان من المعاصرين، وما ذلك إلا بسبب الضعف والقصور عند الأتباع في الاجتهاد في استعمال المنهج كما استعمله القادة، مع إيمانهم به، والتصديق بوجوب استعماله في الرواية التاريخية. فتجدهم يكثرون من قول: «ضعَّفه أحمد شاكر، صححه الألباني، حسنه شعيب الأرناؤوط ..إلخ»!! فإذا اختلفت الاجتهادات من هؤلاء الكبار تجده يقع في الاضطراب والخلط، الأمر الذي أَثَّر بالسلب على نتائج دراساتهم، فضلا عن فتح الثغور أمام الرافضة وأعداء الإسلام - وهم لا يشعرون - بسبب إدراج هذه المتناقضات التي عجزوا عن تمحيصها، وضمنوها كتاباتهم تقليدا بسبب قصورهم عن الاجتهاد في تحريرها.

ويَتْبَعُ المأخذَ السابق مِن معايب أصحاب هذه الطائفة ما أسميه بقُطبية المصادر، وذلك باعتماد غالب أصحاب هذه الطائفة المصدر الواحد أصلا في كتاباتهم ونقلهم وتقليدهم لأحكامه ونقده ممثلا في كتاب البداية والنهاية لعماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي، المعروف بابن كثير رحمه الله (ت٧٧٤هـ)، وقد يكون دافعهم إلى ذلك طلب الهداية في بحر الطبري - في تاريخه المشهور - المتلاطم الأمواج بغزارة مروياته واختلاف بعضها أحيانا، فضلا عن أهم ما يبتغونه من وراء ذلك وهو دِرايته الحديثية التي ترفع عنهم الكثير من الوقت والجهد في نقد المرويات إسنادًا ومتنًا، حتى شابهَ بعضُهم بعضًا في كثير من الاختيارات تبعا لهذا التقليد، فضلا عن تبعية أخرى نلمسها أحيانا في النقد والتفسير والتعليل، حتى يظن الظان أن هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، مَن خالفه خالف طريق أهل الحق! الأمر الذي أضر كثيرا عند التفسير والتعليل من جهة، ثُم عند الرد على المخالف من جهة أخرى.

ولكننا على كل حال نستطيع أن نرصد بعض المحاولات الجادة التي حاول أصحابها اقتفاء أثر رواد هذه الطائفة ببعض بحوثهم، وإن لم يبلغوا فيها الغاية مع التفاوت بينهم، نذكر منها[١]:

(١) سأقتصر على أهم وأشهر مَن أولى هذا الباب هَمَّه في رسالة علمية لكونها أهم ما يكتب الباحث – غالبا - في حياته، وأول شاهد على اتجاهه العلمي المبكر، فضلا عمن له دراسات تخصص بها في هذا الشأن.

- عصر الخلافة الراشدة، محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين، للدكتور أكرم ضياء العمري.
- أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ (نحو تأصيل إسلامي للتاريخ)، مجموعة دراسات وكتب للدكتور جمال عبد الهادي مسعود، تناول فيها عدة قضايا تاريخية، منها: كتاب منهج كتابة التاريخ الإسلامي لماذا وكيف، وكتاب استخلاف أبو بكر الصديق.
- الدولة الأموية المفترى عليها، واستخلاف أبي بكر الصديق بين روايات الحديث والتاريخ، وخطر الإسرائيليات على التاريخ الإسلامي، كلها للدكتور حمدي شاهين.
- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدِّثين، للدكتور محمد أمحزون.
- فتنة مقتل عثمان بن عفان، للدكتور محمد بن عبد الله الغبان.
- استشهاد عثمان ووقعة الجمل في مرويات سيف بن عمر في تاريخ الطبري دراسة نقدية، ومرويات خلافة معاوية في تاريخ الطبري، كلاهما للدكتور خالد محمد الغيث.
- خلافة علي بن أبي طالب دراسة نقدية للروايات من خلال كتب السنة والتاريخ، للدكتور عبدالحميد بن علي ناصر فقيهي.
- ويمكن إضافة رسالتي للدكتوراه والتي بعنوان: أثر الوضع في رواية التاريخ وتفسيره نماذج من عصر الخلافة الراشدة.

ولا تزال هذه القائمة حتى الآن في حاجة ماسة لأن يرفدها ويغذيها روافد من شباب الباحثين المعاصرين في ميدان الدراسات الأكاديمية، ولكن مع نبذ التقليد وانتهاج منهج الاجتهاد المطلق.

وقد يفسر هذا الضعف في إقبال شباب الباحثين على هذا الميدان، صعوبة منهج الرواية المعتمد على دراسة الإسناد والمتن، ومن دخله دلف إليه مقلدا في اجتهاده، مفتقدا ملكات تؤهله للإتيان بجديد في ميدان السيرة النبوية والخلفاء الراشدين وبني أمية وأوائل العصر العباسي، حتى اشتهر بين العاملين في هذا الميدان – التاريخ الإسلامي – عبارة أن «هذه الفترة قُتلت بحثا»، يعنون بذلك فترة السيرة النبوية والخلافة الراشدة، في حين لا تزال هذه الفترة في حاجة ماسة إلى بحوث عديدة، ولكن بعقلية مجتهد غير مقلد، وإلا فالعبارة تصح فعلا على تلك الدراسات التي انتهج فيها أصحابها منهج التقليد فلا تكاد ترى جديدا عندهم حقا في بحوثهم ودراساتهم.

وينبغي التنبيه على أن هذه الطائفة وقعت لها آفة أخرى، وهو اقتحام عناصر ليست من أهل الفن، وسبب تلك الظاهرة أن للتاريخ الإسلامي شهوة لكل قارئ ودارس من كل ميدان، وظنا منهم أن دراسة التاريخ بقصصه الشائقة، مشاع لكل قارئ، اقتحموا على البيت أهله، فزاحموا أهل البيت ولما يستوفوا شروط الميدان، وكتبوا في الميدان بأساليب دارجة، قربتهم للعامة، فدسوا – وهم لا يشعرون – المتناقضات والاضطرابات في التاريخ مع غلبة عاطفتهم الجياشة تجاه الصدر الأول بما لا ضابط علمي له، مما أضر

بالغ الضرر بقصورهم الواضح في علوم الرواية، هذا القصور الذي أوقعهم في الخلط والاضطراب في كثير مما كتبوه.

وعليه فإنه ينبغي القراءة بحذر في أعمال هؤلاء، ولا أجيز للدارس والمتخصص الاعتماد عليها في شيء، وذلك لعدم اختصاص أصحابها بالفن ، وإنما هو نقل واقتباس وتقليد تغلبه العاطفة، فوقعت في كتاباتهم التناقضات والاضطرابات.

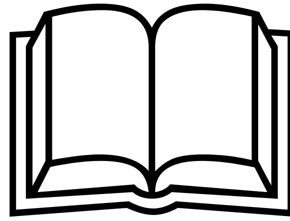
خاتمة بأهم النتائج والتوصيات

١- التاريخ الإسلامي فرع من فروع علم الرواية، ينبغي تناوله ودراسته وفق فروع هذا العلم بأصوله وضوابطه وقواعده، ولا تتم دراسته إلا بذلك، وإلا اختلت الدراسة، وضعفت النتائج.

٢- وجوب اعتماد علم الرواية (الحديث) مادة أصيلة في أقسام التاريخ الإسلامي من جامعاتنا باعتبارها منهجا أصيلا من مناهج النقد للرواية التاريخية. وإلا فواجب على من يبتغي الخوض في الفترات المبكرة من تاريخ الإسلام أن يُقْدِمَ على دراسة هذا الفن، وإلا خرجت دراساته مَعِيبة.

٣- إلى هؤلاء الذين يبحثون عن خدمة الشريعة، ولا يرونها إلا في أقسام الشريعة وشُعَبِهَا من حديث وفقه وعقيدة، إن ما نحن بصدده لا يقل شأنا عن هذه الشُّعَب، فقد تهافت الطلاب على هذه الأقسام التي وسموها بعلوم الشريعة بمقتضى الفصل المعاصر للعلوم – وكأن تاريخ الإسلام والمسلمين ليس من الشريعة – وتركوا التاريخ نهبا بين العلمانيين والمستشرقين من جهة، وبين الهواة من جهة أخرى حتى تشوه التاريخ.

٤- لا تزال فترة السيرة النبوية والخلافة الراشدة حقلا خصبا، وبها موضوعات لا تزال بكرا، تحتاج إلى همم الباحثين الجادين المجتهدين غير المقلدين، وأن مقولة إن هذه الفترة قتلت بحثا، إنما تصدق بحق على مقلدي الباحثين، ممن ضعفت همتهم عن أن يحوزوا شروط منهاج الرواية التاريخية دراسة وتفسيرا.



ملحق

رسالة المؤلف إلى أساتذة قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة

...أستاذي الفاضل رئيس قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة...

....أساتذتي الكرام في القسم ....

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته

أما بعد

فإني بعد إلقائي للمحاضرة السابق ذكرها، وعقب الانتهاء من ملاحظات الحاضرين – أساتذة وطلابًا – بدت لي بعض الملاحظات جاشت في صدري أحببت أن أبثها إلى سيادتكم على سبيل التقييم يعقبها مقترحات للقسم المبارك الذي تعلمنا منه الخير، ونهلنا منكم ومن أساتذتنا فيه، وأنا أسوقها إلى سيادتكم عبر هذه الرسالة عسى أن تجدوا فيها ما يفيد الباحثين والعاملين في القسم المبارك، رجاء أن يزيد عُمرانه وبركته إن شاء الله تعالى، وذلك بعد إقرار سيادكم لِـما تشاؤون – إن رأيتم في تلك الملاحظات أهمية – حتى لا تصير المحاضرة مجرد كلام طيب قَضَى الحاضرون فيه وقتا طيبًا ثم قُضِي الأمر وكأن شيئا لم يكن.

١. لاحظت قبولا عاما لموضوع المحاضرة، إلا أن هناك معاناة في قبول فكرة التطبيق لموضوع المحاضرة على الواقع، وكأن موضوع المحاضرة ضرب من الأمنيات التي يصعب تحقيقها. وهذا يخالف الحقيقة.

٢. لاحظت ضعفا عاما يعانيه الطلاب في قراءة التاريخ الإسلامي المشرق، فضلا عن غياب أصول المنهج العلمي لديهم في تناوله وبحثه.

٣. زادني أَلَـمًا أن بعض الانتقادات من قبل بعض الأساتذة الحاضرين تحتاج إلى تحرير وتعليق إلا أن الوقت كان من الضيق بحيث لا يسمح ببسط الرد العلمي مفصلا، وأكتفي هنا بذكر انتقاد بعضهم أن هناك مناهج أخرى من مناهج البحث التاريخي ينبغي أن تحتل مكانها الموازي لمنهج الرواية الذي دعت المحاضرة إلى الأخذ به قبل غيره من المناهج. ثم عرض الدكتور الفاضل بعض تلك المناهج التي تنتمي كلها لمدارس أجنبية. والمغالطة التي لاحظتها في هذا الكلام أن صاحبها يتكلم وكأن أقسام التاريخ في الجامعات المصرية عامة، ودار العلوم خاصة قد استوفت منهج الرواية الذي دعت المحاضرة إلى اعتباره مصدرا رئيسًا تأتي بعده المناهج الأخرى. فجاء كلامه منافيا للواقع العملي لأعمال القسم والمنتسبين إليه أساتذة وطلابا، فما يحدث ليس كذلك، إذ إننا نرى تاريخ الصدر الأول يُعهَد في دراسته وبحثه – سواء من قبل الأساتذة أو الطلاب – لِـمَن إذا سألناه ما رصيدُك في منهج الرواية الذي ستتناول به تاريخ هذا الصدر بالدراسة والبحث طالبا أو أستاذا من حيث علوم الإسناد والجرح والتعديل والرجال والعلل إلى غيرها من فروع علم الرواية؟ لأجاب على الفور: لا شيء، لأنه في قسم التاريخ، وهذه من فنون أقسام الحديث والشريعة وليس التاريخ الإسلامي! فهذا هو الواقع. فضلا عن أنه لا يوجد قسم من أقسام التاريخ في الجامعات المصرية عامة، ودار العلوم خاصة يقرر هذا المنهج مادة أو جزءا من مادة من مواد القسم، مثل مواد أخرى يُدَرِّسُها القسم لطلابه في مناهج ومصادر البحث العلمي عامة والتاريخي خاصة، فأحرى بالباحث في هذه الفترة – طالبا أو أستاذا – ألا يُعهد إليه بالبحث أو الدراسة أو التدريس في هذه الفترة إلا بعد استيفائه جوانب هذا المنهج، وإلا كان هذا الذي نراه من آثار سلبية في كثير من الدراسات والبحوث العلمية.

٤. ومما سبق أقترح الآتي – في محاولة لإنزال موضوع المحاضرة على أرض الواقع من أجل تطبيقه، أو محاولة الوصول إلى أقرب ما يكون إلى ذلك – :

أ – إقرار مادة عِلم الرواية تحت أي مسمى يقترحه القائمون على القسم بالتعاون والتنسيق مع قسم الشريعة، كأنْ تُعهد المادة إلى بعض أساتذتها مثلا. وأقترح أن يكون اسمها (مادة الرواية التاريخية)، مع مراعاة اختلاف بعض الروايات التاريخية عن الحديثية في المنهج والمادة .

ب – فإنْ عَزَّ الأمر الأول فلن يصعب على القسم أن يدعو إلى دورات علمية تتناول هذا المنهج بالدراسة والتدريب لأبناء القسم ممن ينوون التخصص في فترة الصدر الأول، بحيث لا يُقبل باحث في هذه الفترة إلا بعد اجتياز هذه الدورة، ويكون ذلك عرفا سائدا، وقانونا غير منصوص عليه بين أساتذة القسم، على أن يكون هذا أيضا بالتنسيق مع قسم الشريعة. وأنا على استعداد بالمشاركة متطوعا في هذه الدورة في باب كيفية إخضاع مرويات التاريخ لهذا العلم الشريف مما قد يقصر العاملون في قسم الشريعة على بلوغ الغاية فيه لاختلاف طبيعة المرويات.

جـ – وإلا فلا مناص من أن يُعهد الطالب الذي يتناول موضوعا في فترة الصدر الأول إلى إشراف خارجي من بعض أساتذة قسم الشريعة لمراجعة المرويات التي سيتناولها الطالب في موضوع بحثه.

د – أود أنْ لو يقوم كل أستاذ في مادته سواء في مراحل النقل أو الدراسات العليا – وهي في العليا أوجب – أن يكلف طلابه بعمل ما يسمى بالمكتبة التاريخية للمادة التي يدرسها، فإن كانت أُموية مثلا، فهي كراسة المكتبة التاريخية الأموية .. أو العباسية، أو الأندلسية .. يكون فيها عرضٌ من الطالب للمصادر والكتب التي تتناول فترة المادة التي يدرسها مرتبة على وفيات أصحابها يشترط فيها قراءة مقدمة الكتاب على الأقل لعرض محتواه فيما لا يزيد على صفحة في تلك الكراسة التي تُجمع من الطلاب في آخر العام ليُنظر إلى أي مدى بلغ الطالب في جمعه وإدراكه للمصادر، فضلا عن تدريبه على اعتياد المكتبات والبحث في فهارسها وقوائمها، وهذا قد يعين الأستاذ أيضا من طَرْف خفي على الاطلاع على حركة النشر في ميدان تخصصه ومادته.

د – تكليف الطلاب بقراءة كتاب كامل في مجال المادة التي يدرسونها، يختاره الطالب بنفسه لمؤلف غير أستاذه، ثم يعرضه كورقة بحث في آخر العام يعرض فيه نقدا للكتاب مع أهم ما يُستفاد منه. وذلك من أجل علاج هذا الضعف في القراءة والنقد الناشئ عن البعد عن القراءة في غير المقرر المفروض على الطالب. ويُحبّذ فيه عدم التكرار بين الطلاب للكتاب الواحد حتى نخرج من أمور السرقة والاقتباس التي يتبعها بعض الطلبة الضعاف ليخرج من تبعة هذا التكليف. وفي هذا فوائد كثيرة منها إعانة الطالب على اختيار موضوع للبحث في مرحلة الماجستير والدكتوراه، فضلا عن اكتسابه لمعنى العرض والنقد للفكرة والمنهج.

٥. نرجو من كل ما سبق من ملاحظات ومقترحات إنشاء مدرسة في الرواية التاريخية ومذهب يختص بها، يكون لكليتنا المباركة – كلية دار العلوم – فضل السبق في إنشائها وتأسيسها، وإحياء منهج المتقدمين فيها في زمان يكاد أن يندرس فيه هذا المنهاج لصعوبته.

وأخيرا، فهذا بعض ما جاش في صدري عقب هذه المحاضرة، بَثثتُه إليكم، مع كامل احترامي، ووافر التقدير لسيادتكم وما تقدمونه في القسم، فجزاكم الله خيرا، وأعانكم، وسدد خطاكم إلى كل ما فيه نفع لأمتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تلميذكم/ أحمد الشال

فهرس المحتويات